العرب
الأربعاء 2020/03/11
السنة 42 العدد 11643

ثورة على قوانين الإعلام السوداني تطوي صفحة البشير

إصلاحات الإعلام تسير بالتوازي مع الجوانب التشريعية

بدأت وسائل الإعلام الرسمية بالسودان تجني ثمار العملية الواسعة التي قامت بها للتخلص من الجيوب التابعة لنظام الرئيس السابق عمر البشير، وتتجاوز عقبة الكوادر الإسلامية التي فرضت هيمنتها عليها، ووجدت أصداء واسعة تتجاوب مع رؤيتها للتطوير التي تتضمن مجموعة من الخطط البرامجية والمعلوماتية المبتكرة بما يعزز الحريات.

الخرطوم - يدخل التلفزيون السوداني حقبة تاريخية جديدة مع تولي الإعلامي بهيئة الإذاعة البريطانية "بي.بي.سي" لقمان أحمد مهام منصبه الجديد، مديرا للهيئة القومية للإذاعة والتلفزيون، الخميس، في وقت تجري فيه نقاشات عدة حول إمكانية تحويل التلفزيون القومي إلى هيئة مستقلة يشرف عليها المجلس التشريعي الذي سيجري تعيينه مستقبلاً.

وكشف أحمد أن إدارته ستقوم على تطوير العمل الإخباري والبرامجي، بما يضمن سلاسة تدفق المعلومات ويترجم قيم الثورة وقضايا المرحلة الانتقالية، بجانب تقوية وتأهيل الكوادر وخلق بيئة مهنية جاذبة ومنصفة.

وأبدى إعلاميون ارتياحهم لاختيار أحمد الذي يملك خبرات في الإعلام الأجنبي، ما يزيد من حجم التوقعات بالتخلص تماما من حقبة الهيمنة على الفضاء الإعلامي من جانب فلول البشير.

وتشعر الأوساط الإعلامية السودانية بالتفاؤل بعد أن تحوّل التلفزيون الرسمي إلى منصة لجميع الآراء والثقافات المختلفة منذ ثورة ديسمبر التي أطاحت بالكوادر التي كانت تهيمن على الإعلام الحكومي والخاص، ما انعكس على خارطة البرامج المتنوعة التي أضحت الآن قبلة لسياسيين ومفكرين ومثقفين أصبحوا ضيوفاً عليها.

وعلمت "العرب" أن هناك جملة من القوانين يجري إعدادها لتغيير شكل الإعلام الحكومي، وأن مدير التلفزيون الجديد أجرى قبل تسلمه مهام منصبه لقاءات مع جهات دولية داعمة لحرية الإعلام لمساعدته على تحويل المنصات الحكومية إلى "إعلام حر مستقل مملوك للشعب"، ما يمهد لبناء مؤسسة عملاقة يكون لها حضور خارجي.

وقال مدير إدارة البرامج بهيئة التلفزيون السوداني، السر السيد، لـ"العرب"، إن إصلاحات الإعلام تسير بالتوازي عبر مستويات عدة، على رأسها؛ الجوانب التشريعية والقانونية، وهناك جملة من التجارب يجري النقاش حولها بشأن إمكانية تطبيقها مثل التحّول إلى هيئة مستقلة على غرار هيئة الإذاعة البريطانية.

وتثار نقاشات أخرى حول إمكانية الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا، حيث الإعلام الرسمي لديها على قدر كبير من الاستقلالية، على أن يكون التلفزيون تحت رقابة ممثلي الشعب، سواء كان ذلك عبر البرلمان أو من خلال لجان يجري التوافق حولها.

وأضاف السيد أن هناك تفكيرا جديا في إحداث تغييرات كبيرة داخل التلفزيون وفي المناصب الإدارية وطريقة تعيينها إلى أن يتم التوصل لمرحلة يجري فيها اختيار رئيس الهيئة بالانتخاب، وهو أمر بحاجة إلى جهود عدة لتطوير الهيكل الإداري وتنقيته من الخلايا النائمة التي لا تزال محسوبة على نظام البشير.

وتقوم فلسفة إدارة الإعلام الحكومي في السودان على توسيع مساحات حرية التعبير والالتزام بالبنود التي أقرتها الوثيقة الدستورية بشأن فتح المجال العام، ما يعني أن البلاد سوف تشهد تغييراً على مستوى تحكم الإعلام في تصاريح عمل القنوات الخاصة، عقب انطلاق أعمال المجلس التشريعي قريبا.

وتوقع السيد أن تكون هناك ثورة على قوانين البث المكبلة للحريات واستهدفت بالأساس التضييق على أي صوت معارض، وسيكون بإمكان أي جهة أو فرد الحصول على الترخيص المطلوب لإدارة وتشغيل القنوات الفضائية، مثلما الحال في النظم الديمقراطية، بجانب مراجعة قوانين المعلومات وإتاحتها للإعلاميين شرط أن لا تمس حقوق الأشخاص والدولة.

وأوضح أن التحركات القانونية توازيها أخرى على مستوى إصلاح محطات الراديو والتلفزيون عبر صناعة محتوى يتماشى مع حرية الرأي والتعبير المتاحة ويشجع على احترام التنوع وإدارته بشكل خلّاق. وتنطلق الرؤية الجديدة من إنشاء مجموعة قنوات في مجالات الأخبار والثقافة والتراث والسياحة لتكون إضافة لقنوات الدراما والمنوعات والرياضة.

ومن المنتظر أن تؤول القنوات الخاصة التي صادرتها لجنة "إزالة التمكين" إلى هيئة الإذاعة والتلفزيون الحكومي بعد حسم الأمور القانونية بشأن وضعية تلك القنوات.

وقررت لجنة تفكيك نظام البشير وإزالة التمكين في شهر يناير الماضي، الحجز على أصول وحسابات قناة الشروق الفضائية، وشركة الأندلس التي تبث منها شبكة طيبة التي كانت منبراً لنشر الفكر المتطرف، وشركة الرأي العام التي تصدر عنها صحيفتا الرأي العام والسوداني.

تغييرات كبيرة متوقعة

ويتفق العديد من الإعلاميين على أن إجراءات الحكومة بشأن الإعلام استطاعت أن تضع حداً كبيراً للفوضى، غير أن الارتكان إلى إجراءات حاسمة بشأن قنوات ما يسمى بـ"الفتنة" من دون أن يوازيها وجود إعلام قوي يستطيع تعويض المساحة التي تركتها تلك القنوات سيؤدي إلى فراغ قد يوظفه أصحاب تلك القنوات من خلال إطلاق قنوات مماثلة من الخارج.

السر السيد

سيكون بإمكان أي جهة الحصول على ترخيص قناة فضائية

لعل ذلك ما يجعل إدارة التلفزيون الحالية تسعى للاهتمام والظهور بشكل مغاير لما كانت عليه في عهد البشير، واستبدال فلسفة الاعتماد على برامج المنوعات والرياضة لشغل أوقات الجمهور بأخرى تقوم على تبني نهج تحرري ديمقراطي يلامس القضايا ذات الصلة بالأسئلة الملحة في عقول المواطنين.

وأكد السر السيد الذي يتولى مهمة تطوير التلفزيون من الناحية العملية، أن هناك جهوداً حثيثة لتطوير البرامج من النواحي التقنية أيضاً، بما يجعلها أكثر جذبا للمشاهدين، على أن تكون تلك الخطط مرتبطة بجميع إدارات التلفزيون عبر الاعتماد على نظام الأرشفة الرقمية وتوظيف الساعات المسموعة والمرئية لتعريف المواطنين بجذورهم الثقافية التي حاول النظام البائد طمسها. وأشار إلى أن هناك توجهات نحو انفتاح التلفزيون الرسمي على المحيط الإقليمي والمشاركة بفاعلية في الاجتماعات والملتقيات والمهرجانات الثقافية التي قاطعها الإعلام السوداني لسنوات، بما ينعكس بالإيجاب على الكوادر التنفيذية التي تحتاج إلى تطوير قدراتها.

وعانى التلفزيون السوداني من أزمات مهنية عدة نتيجة انخراط العديد من العاملين في المناصب الإدارية في الأعمال الفنية والبرامجية، وتحّول بعضهم فجأة إلى مقدمي برامج وفقاً لتدخلات أذرع نافذة كانت محسوبة على نظام البشير الذي جرف الساحة الإعلامية من الكفاءات.

ويعول الكثير من المواطنين في السودان على التطورات التي يشهدها تلفزيون الدولة، ويتعاملون معها على أنها دليل على وجود التقدم الموازي للمستويات السياسية والأمنية، وأضحى التغيير العام مؤشراً على عمق التحول الذي تشهده البلاد.

اختطاف صحافي عراقي تساءل عن مصير زميله المخطوف

بغداد - استنكرت منظمات وهيئات عراقية وعربية حادثة اختطاف الصحافي توفيق التميمي الذي يعمل في جريدة الصباح أثناء توجهه إلى مقر عمله صباح الاثنين في بغداد، في تكرار لحوادث اختطاف الصحافيين من قبل مسلحين مجهولين دون أي محاسبة أو تحقيق في هذه الحوادث رغم إعلان الحكومة عن ذلك.

وقال صحافيون في جريدة "الصباح" الحكومية، إن "مسلحين ملثمين اعترضوا السيارة التي كانت تقل مسؤول صفحة المحافظات في جريدة الصباح توفيق التميمي، بعد مغادرته منزله في حي أور".

وأضاف الصحافيون "كان مع التميمي، الصحافي علي حمود الحسن إلا أن الخاطفين أمروا التميمي بالترجل من السيارة تحت تهديد السلاح واقتادوه إلى جهة مجهولة دون معرفة مصيره حتى الآن (الثلاثاء)".

ودانت نقابة الصحافيين العراقيين، وشبكة الإعلام العراقي واتحاد الصحافيين العرب حادثة اختطاف التميمي. وطالبت الجهات المختصة باتخاذ موقف جاد وحاسم لإيقاف مسلسل قتل وتهديد واختطاف الصحافيين والإعلاميين الذين يؤدون واجبهم المهني والوطني والكف عن المضايقات والتهديدات التي تتعرض لها وسائل الإعلام التي تمارس عملها وفق ما تمليه وقائع الأحداث.

وقالت شبكة الإعلام العراقي إن مسؤول قسم صفحة المحافظات في جريدة الصباح تعرض إلى عملية خطف من أمام منزله، واعتبرته "عملاً غير مسؤول".

وقبل يومين، نشر التميمي تغريدة على تويتر، تساءل فيها عن مصير مازن لطيف، الصحافي والناشر الذي يعمل معه في شبكة الإعلام الحكومية، والذي اختطف قبل 37 يوما ولم يعرف مصيره حتى الآن. كما نشر تغريدات سابقة تدين الانتهاكات المتواصلة ضد المتظاهرين العراقيين في النجف وتقاعس الحكومة عن محاسبة الجناة.

ويتعرض العديد من الصحافيين والناشطين إلى عمليات اغتيال واختطاف في العراق منذ سنوات طويلة، لكن وتيرة هذه العمليات تزايدت بصورة ملحوظة منذ بدء الاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة والنخبة السياسية الحاكمة مطلع أكتوبر من العام الماضي، واستمرت حتى الآن رغم الاعتداءات المتواصلة على المحتجين. ويوجه ناشطون في الحراك الشعبي أصابع الاتهام إلى فصائل وميليشيات شيعية نافذة مقربة من إيران بالوقوف وراء هذه الحوادث، وهو ما ينفيه قادتها.

توفيق التميمي مسؤول صفحة المحافظات في جريدة الصباح الحكومية تعرض لعملية خطف من أمام منزله في بغداد

وأطلقت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون مؤخرا، حملة تحت شعار "من أجل أن لا تصبح أنت الضحية القادمة" للمطالبة بإطلاق سراح المختطفين ومعرفة مصيرهم.

ودعت مؤسسة المدى إلى وقفة احتجاجية في شارع المتنبي الجمعة القادم، للمطالبة بالكشف عن مصير الإعلامي والناشر والناشط المدني مازن لطيف وزميله الصحافي توفيق التميمي.

وأكد القائمون على الحملة أن الهدف منها الضغط على الحكومة والجهات الرسمية وتحميلها مسؤولية سلامته وعودته إلى عائلته.

وقد مرت 40 يوماً تقريبا على اختطاف الكاتب والناشط مازن لطيف، ضمن سلسلة من عمليات اغتيال الناشطين والصحافيين وخطف المشاركين أو الداعمين للاحتجاجات، في حملة لترويع المثقفين العراقيين والصحافيين والناشطين.

وقال أصدقاء الكاتب المختطف إن "الظهور الأخير لمازن لطيف كان في بغداد، في الأول من شهر فبراير الحالي، وكان قد اتصل بأصدقاء له، وقال لهم إنه داخل مقهى في ساحة الميدان وسط العاصمة، ثم اختفى، وهاتفه مغلق".

وتسببت عمليات الخطف والاغتيال للصحافيين ومهاجمة المقرات الإعلامية بالعزوف عن التغطية الإخبارية للمظاهرات، فاعتمد الناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بأنفسهم بهذه المهمة.

غوغل تحذف تطبيقا إيرانيا يدعي تتبّع فايروس كورونا

واشنطن - أعلنت شركة غوغل عن إزالة تطبيق يسمى "AC19" مخصص لنظام أندرويد من متجرها الرسمي "غوغل بلاي" طورته الحكومة الإيرانية لاكتشاف وتتبع إصابات فايروس كورونا "كوفيد 19-"، بعد اتهامات للحكومة باستخدام التطبيق لجمع بيانات المستخدمين.

واتهم العديد من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي، الحكومة الإيرانية باستغلال ذعر المواطنين من انتشار فايروس كورونا لخداعهم ودفعهم لتثبيت التطبيق وجمع أرقام الهواتف وبيانات مواقعهم الجغرافية.

وقال لوكاس ستيفانكو الباحث في مجال البرامج الضارة ضمن نظام أندرويد في شركة الأمن "إيست"، بعد ظهور الاتهامات "بناءً على تحليل التطبيق وسلوكه، فإنه ليس خبيثا أو برنامج تجسس، ولا يحتوي على أي سلوك مشبوه".

وذكرت البوابة العربية للأخبار التقنية، أن المصادر أشارت إلى أن شركة غوغل أزالت التطبيق تنفيذًا لسياسات متجرها بسبب المزاعم المضللة التي ساقها التطبيق والمتمثلة في الكشف عن إصابات فايروس كورونا، وهو أمر مستحيل من خلال التطبيق، إذ يُجري مرضى فايروس كورونا المشتبه بهم اختبارات وتُؤكد إصابتهم بعد إجراء تحليل ميكروبيولوجي لعيّنة مأخوذة من الحنجرة.

وكانت الحكومة الإيرانية قد أطلقت التطبيق في الأسبوع الماضي، ووفرته من خلال موقع ويب مخصص ومتجر غوغل بلاي الرسمي ومتاجر التطبيقات الأخرى، وذلك بعد أن أصبحت إيران واحدة من أكثر البلدان تأثرًا في العالم بفايروس كورونا المستجد، ومواجهتها أزمة صحية وطنية.

وأرسلت وزارة الصحة الإيرانية رسالة نصية قصيرة إلى جميع الإيرانيين بعد إصدارها للتطبيق تحثهم من خلالها على تثبيت التطبيق للتحقق من الأعراض المحتملة للفايروس. ويسمح التطبيق للمستخدمين بالتسجيل باستخدام رقم الهاتف، ومن ثم يطلب من الإيرانيين الإجابة على سلسلة من الأسئلة المتعلقة بأعراض فايروس كورونا.

والهدف من التطبيق هو السماح للإيرانيين بتحديد ما إذا كانت لديهم أعراض حادة، وذلك لمنع المواطنين من إغراق المستشفيات المحلية دون داع. ومع ذلك، يطلب التطبيق وصولًا إلى تفاصيل الموقع الجغرافي في الوقت الفعلي، والتي تُنقل فورًا إلى الخادم المتصل بالتطبيق.

وبالرغم من أن التطبيق يطلب الوصول إلى معلومات الموقع الجغرافي من خلال أذونات رسمية يجب على المستخدمين الموافقة عليها، إلا أن المخاوف ظهرت بعد معرفة أن التطبيق طورته شركة "سمارت لاند ستراتيجي"، والتي سبق أن طورت تطبيقات أخرى للنظام الإيراني أثارت شكوكا بشأن التجسس.

وطورت هذه الشركة سابقًا نسختين من تطبيق تليغرام باسم "غولد تليغرام" و"هوتغرام".

وأزالت شركة غوغل التطبيقين من متجرها بناءً على اتهامات بجمع بيانات المستخدم سرًا، وادعت التقارير في ذلك الوقت أن الشركة طورت التطبيقات بناءً على طلب من وكالات الاستخبارات الإيرانية.

وبدأت في الآونة الأخيرة العديد من شركات التكنولوجيا، مثل آبل وغوغل وفيسبوك، في اتخاذ إجراءات صارمة ضد المحتوى المرتبط بفايروس كورونا، وخاصةً تلك التي تتظاهر بتقديم خدمات الكشف والعلاجات المزيفة أو غيرها من المحتويات المضللة.

ويقول معارضون إيرانيون إن الحكومة الإيرانية يمكن أن تستخدم الذعر حول فايروس كورونا لخداع الملايين من الإيرانيين لتثبيت التطبيق وجمع تفاصيل الأجهزة والمواقع، ومن ثم تثبيت البرامج الضارة على الأجهزة من خلال تحديث لاحق.

وذكر محمد جواد آذري جهرمي وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإيراني، في تغريدة نشرها على حسابه، أن الحكومة جمعت حتى الآن نقاط بيانات المواقع لأكثر من أربعة ملايين إيراني بمساعدة التطبيق.